

الجريمة من خلال الصحافة المكتوبة داخل المجتمع الجزائري

(يومية الخبر كنموذج للتحليل عن طريق ست أعداد متتالية)

د. نفاذ سيد أحمد

أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع

بجامعة سعد دحلب بالبليدة

الملخص:

يلاحظ تناول واسع للجريمة من خلال الصحافة المكتوبة بشكل يومي ودوري مما يعكس لنا أن هناك إرتفاع واسع وشامل للسلوك الإجرامي داخل المجتمع وهذا راجع إلى تعقد الحياة الإجتماعية وصعوبتها وهذا ما تعكسه لنا الصحافة المكتوبة وخاصة يومية الخبر بصفتها أكثر الجرائد المكتوبة قراءة داخل المجتمع الجزائري من منطلق نقلها للأحداث بمصداقية أكبر، وما يمكن إستخلاصه من كل ما مضى أن هناك وضع غير صحي داخل المجتمع من خلال حجم الجريمة وأيضاً إستهدافها لكل أجزاء المجتمع بدون إستثناء، مما أحدث حالة من الإضطراب داخل المجتمع مما أثر على عملية التنمية الإجتماعية وهذه الحالة أفرزتها إرتفاع نسب البطالة والفقر وتدهور القدرة الشرائية وغيرها، وهذا ناتج عن التغيرات الفجائية التي عرفها المجتمع الجزائري مما أحدث هزات داخل الكيان الإجتماعي ككل، ضف إلى ذلك تأثير ظاهرة الإرهاب على المجتمع مما أدى إلى إستفحال المشاكل الإجتماعية ككل والتي ساهمت في إرتفاع الجريمة بكل أشكالها المختلفة.

Résumé:

On constate une diversité du crime en ALGERIE à travers la presse écrite, et cela quotidiennement ou périodiquement

C'implique une montée dans le crime. Vu la complicité de la vie sociale.

Le quotidien EL KHABAR confirme nos dire on peut dire que ALGERIE vit un état de pathologie sociale, on l'ampleur du crime et de la déviance, qui vise et touche l'ensemble des couches sociales et dont les répercussions sont telles que le niveau de vie et l'état sociale en découlent.

On peut dire pour conclure que plusieurs facteurs sont à l'origine de la déviance : chômage, pauvreté et surtout le changement social brutal.



wondershare™

PDF Editor

في البداية يجدر بنا تحديد مفهوم الجريمة من منطلق أنها سلوك اجتماعي عرف انتشارا واسعا داخل المجتمعات الإنسانية ككل، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، ولذا فالجريمة حسب (لورد أكتن) هي حالة يعيشها المجتمع تنتهك القواعد الأخلاقية والتي (وضعها الجماعة) وضعت الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، ويمكن أن نجد معالجات بالغة الأهمية حول الاستخدامات القانونية والعامية لمصطلح الجريمة من خلال الأفعال التي تقرر الدولة في فترة زمنية أنها تدخل في عدد الجرائم وأن من يرتكبون هذه الأفعال يجب أن تطبق عليهم العقوبة⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس فالجريمة تعني ثورة على أسباب العيش الهادئ والشريف، ومن هنا تصبح الجريمة مصدر مجموعة كبيرة من الانفعالات أو ردود الفعل فهي تثير الخوف والحيطة والحذر كما أنها تجسّد لمواقف العنف والتمرد والعدوان⁽²⁾، ومن هنا الجريمة شكل من أشكال التعبير الاجتماعي عن وضع اجتماعي متأزم أو متصدع، وبذلك فميلاد الجريمة كسلوك داخل المجتمع يعكس حالة اجتماعية معقدة يتم تفسيرها بهذه المظاهر الانحرافية التي تتجسد في الجريمة.

كما أن إسهام (دوركايم) جوهرى فيما يتعلق بالجريمة هذا الإسهام تحتويه الصفحات الشهيرة من تقسيم العمل والقواعد حيث يقدم دوركايم سلسلة من الاقتراحات:

1- نحن لا نستكر عملا لأنه جرمي، وإنما هو جرمي لأننا نستكره، فسقراط المجرمين في نظر الاثنين ليس كذلك في نظرنا.

2- الجريمة ظاهرة عادية في كل المجتمعات إذ أن الشعور بالاشمئزاز الذي تثيره المعرفة على أنها جريمة في إطار اجتماعي معين لا يمكن أن يتطور بنفس القوى لدى جميع الأفراد.

3- إن العقوبة مخصصة للتأثير بصورة خاصة على الناس الشرفاء إذ هي تدعم شعورهم بالتضامن أكثر مما هي مخصصة للمجرمين، يمكن أن يكون للعقوبة بعض الفعالية الرادعة، ولكن بما أن شعور بالإشمئزاز تجاه فعل مذموم ضعيف الحضور لدى بعض الأفراد لا يمكنه أن يدعي إلغاء الجريمة .

4- لا وجود للجريمة إلا حيث توجد العقوبة القانونية، ذلك أنه لا يمكن ثمة عقوبة قانونية إلا للأفعال المحددة تماما في القانون إن تصرفا ما يمكن أن يستثير استنكارا قويا دون أن يعتبر فعلا جرميا إذا لم يتعلق الأمر بأفعال يمكن تحديد هويتها بسهولة⁽³⁾، ويرى دوركايم أيضا أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعي، ولا توجد أسبابها في الفرد المجرم حيث أن هذا الفرد من صنع المجتمع ذاته⁽⁴⁾.

فالجريمة هي نتاج تفاعل عوامل أسرية مع أوضاع موجودة في مجموعات إجتماعية خارجية، تتحالف هذه الظروف ليتخض عنها السلوك الإجرامي⁽⁵⁾، ويلعب غياب الاستقرار داخل الأسرة⁽⁶⁾، دورا هاما في إنتاج هذه المعادلة الإجتماعية صف إلى ذلك أن تقلص مجالات المساواة داخل المجتمع يؤدي إلى إنعدام مظاهر العدالة الإجتماعية التي تفتح المجال للجريمة⁽⁷⁾، وما يمكن إستخلاصه أن الجريمة إفراز طبيعي للمظاهر الإجتماعية المتسمة بلا عدل، وفقدان المساواة وإنهيار إحترام القيم والمعايير الإجتماعية، ومما يدعم ذلك غياب الاستقرار والتوازن داخل المؤسسات المكونة للمجتمع من منطلق أن هذه الأخيرة هي المسؤولة عن تكوين شخصية الأفراد وتوجيه سلوكه الإجتماعي بما يتماشى مع الثقافة الإجتماعية، وفي حالة تعطيل وظيفة هذه المؤسسات في الإطار لتنشئي

يساعد على الإنحرافية، ومنه الجريمة، وما يمكن أن نقر به أن الجريمة موجودة في كل المجتمعات دون استثناء⁽⁸⁾، ولكن ارتفاع نسب الجريمة في إطار المجتمعات الصناعية مردوها إلى التحولات السريعة لهذه المجتمعات⁽⁹⁾، وتعد الجريمة أحد ثمار التنمية والتطور الحاصل في العالم⁽¹⁰⁾، وهذا ما نلمسه فعلا من واقعنا، فالتطور في التقنية أدى إلى استفحال الجريمة التي تعتمد على العلمية في التطبيق العملي، وما يمكن أن نسجله في هذا المجال أن التحولات والتغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة والتي كانت بشكل مفاجئ وسريع أدت إلى إحداث هزات داخل البناء الاجتماعي وهذه الأخيرة نتاج عدم التحضير المسبق لهذه التحولات والتغيرات الاجتماعية التي أثرت على البناء الفردي داخل التشكيلة العلائقية الاجتماعية، وهذه الوضعية السوسولوجية مهتة الطريق لبروز الإنحراف ومنه الجريمة، وبما أن الجريمة شيء طبيعي داخل كل المجتمعات، فمجتمعنا عايشها ولا زال يعرفها حاليا، ولكن ما يعد غير طبيعي حاليا هو حجم انتشارها داخل المجتمع وأيضا انتقالها إلى كل الوحدات الاجتماعية بدءا من الأسرة والمدرسة وحتى المسجد مما أفرز وضعاً غير صحي أنتج لدينا مظهر من مظاهر الإنحرافية في السلوك التي تظهر في الجريمة بأشكالها المختلفة، فالجريمة اليوم عرفت منحني واسع امتد إلى كل عناصر المجتمع، حيث نلاحظ ارتفاع مظاهر الجريمة على مستوى كل مؤسسات المجتمع دون استثناء، ومما دعم ذلك تراجع الجانب التربوي والتوجيهي الملقى على عاتق هذه المؤسسات الاجتماعية، وتعد الجريمة في هذا الإطار موضوع في علم الاجتماع الجنائي، وعلم الإجرام متغيراً ثقافياً أو ظاهرة اجتماعية في المجتمعات التي تأخذ بالنظم الوضعية،

وهذا ما يجعلها خاضعة للنسبية والتغير سواء نظرنا إليها من المنظور القانوني أو من المنظور العرفي، فالقانون سواء العام أو النوعي، ومنه الجنائي أو الأعراف متغيرة المضمون نتيجة لتغير الظروف التاريخية والعوامل الثقافية والمتغيرات الاجتماعية واختلاف النظم الاقتصادية والسياسية والعقدية، ولهذا نجد أن ما يعد جريمة أمر يختلف باختلاف المجتمعات وباختلاف الحقب التاريخية⁽¹¹⁾، وعليه فالجريمة بأشكالها المتنوعة تختلف من مجتمع لآخر من منطلق الثقافة الاجتماعية بما تحويه من أجزاء سوسيوقافية، مما نراه نحن اليوم الجريمة كانت بالأمس أمر طبيعي ولكن مع تحول سلوك معين إلى مظهر سلوكي يهدد استقرار المجتمع وتوازنه ليتحول بذلك إلى جريمة، ومثال ذلك فمن منظورنا نحن يعد "تعاطي الخمر" أمرا محرما يندرج في مجال الجريمة، ولكن في نظر المجتمع الأوروبي والغربي عامة سلوكا عاديا إلى حد الابتعاد عن الإدمان على هذه المادة، وما يمكن التأكيد عليه في هذا الباب أن الجريمة هي كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة على اعتبار أن الجريمة ليست سوى تعبير عن نقص شعور التضامن الاجتماعي لدى مرتكبيها بسبب عدم قدرة تزوده بالقدر الكافي من القيم والقواعد الاجتماعية اللازمة لحفظ وجود الجماعة وهو كل فعل ضار ويتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع وهو كل فعل يتضمن إعتداء على حق أو مخالفة لواجب أو كل فعل يتعارض مع الناموس الطبيعي للأخلاق⁽¹²⁾.

والآنTM سنعمد إلى تحليل محتوى المقالات الخاصة بجريدة "الخبر" من خلال ست أعداد متتالية، عمدنا إلى أخذ المقالات التي تطرقت للجريمة في هذه الفترة الممتدة من (02 ماي 2005 الموافق لـ 23 ربيع الأول

1426هـ إلى غاية 08 ماي 2005 الموافق لـ 29 ربيع الأول 1426 هـ،
من العدد 4383 إلى العدد (4388).

والآن سنحاول تحليل مضمون المقالات الخاصة بالعد (4383):

رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة المئوية
01	السطو على ملك الغير	05	14.70
02	المحلات التجارية	07	20.58
03	المخدرات	11	32.35
04	سرقة الهواتف النقالة	02	5.88
05	الإرهاب	04	11.76
06	جماعة أشرار	03	8.82
07	السرقه	02	5.88
المجموع		34	100

يتضح من خلال هذا العدد (4383) بأن أعلى نسبة تتركز في وحدة التحليل في المخدرات بنسبة (32.35%) من بين (34 وحدة تحليل)، ليليها بعد ذلك وحدة المحلات التجارية بنسبة (20.58%)، لنجد بعد ذلك وحدة السطو بنسبة (14.70%)، لنجد بعد ذلك وحدة الإرهاب بنسبة (11.76%)، ليليها بعد ذلك وحدة جماعة أشرار بنسبة (8.82%)، ليليها وحدة السرقة وسرقة الهواتف النقالة بنسبة (5.88%) لكل منهما على حدى.

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا العدد ارتفاع وحدة التحليل الخاصة بالمخدرات مما يوحي لنا الانتشار الواسع لهذه الظاهرة داخل المجتمع كتعبير عن وضع اجتماعي معقد، ومتأزم يسعى الفرد للهروب منه بتعاطيه للمخدرات والمسكرات، فمعاشة الفرد للبطالة والفقر وغيرها من المشاكل الاجتماعية تدفعه لتعاطي "المخدرات"، وبالنظر لانتشار البطالة يسعى الفرد

للسرقة للحصول على المال بغرض تلبية حاجياته الضرورية من جهة وأيضاً لإقتناء المخدرات التي من خلالها يجد مخرجاً لأزمته النفسية والاجتماعية بشكل مؤقت، وهذه الحالة الاجتماعية المتسمة بإيمان الفرد على المخدرات يبرز السطو على المحلات التجارية والسرقة بصفة عامة وسرقة الهواتف النقالة، وأمام هذا الوضع الاجتماعي والإقتصادي ظهرت عدة مظاهر إجتماعية سلبية وعلى رأسها الإرهاب، الذي يعد مفهوماً إيديولوجياً، وأيضاً قانوني، وفي الوقت الحاضر يستخدم المصطلح للتعبير على الإستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي معين خاصة الإعتداءات الفردية والجماعية والتخريب وأعمال العنف المختلفة التي تقوم بها منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من الرعب والفرع وعدم الأمان⁽¹³⁾، ومن معاني الإرهاب قيام الشخص الإرهابي بترويع الناس وإكراههم على أمر ما بطريقة الإرهاب أي إخضاع الناس لإرادة الإرهابي وهي إرادة شاذة ولاشك، والإرهابي مجرم خارج على القانون، وعلى الجماعة التي ينتمي إليها، فالإرهاب جريمة كبيرة ذات أثار عامة وشاملة ومروعة⁽¹⁴⁾، والإرهابيون يسلكون طريق العنف في المجتمع وذلك لتحقيق أهداف غير مشروعة في السياسة أو الإقتصاد أو الدين⁽¹⁵⁾، ولهذه الظاهرة التي عايشها المجتمع الجزائري أثار سلبية على جميع المستويات والأصعدة فالإرهاب خلق ما يعادل (100 ألف) ضحية حسب إحصائيات سنة (1998)⁽¹⁶⁾، كما ساهم الإرهاب في إرتفاع أثمان الخضر والفواكه بسبب الهروب من الريف تحت تأثير التهديدات الإرهابية مما أدى إلى تراجع العمل الزراعي (الفلاحي) من جهة مما انعكس سلباً على إنتاج المواد الغذائية وأدى إلى إرتفاع أسعارها وهذا ما أثر سلباً على الحياة المعيشية

للفرد وساهم بدوره في فتح المجال للانحرافية ومنه الجريمة ضف إلى ذلك إنتشار الأحياء والتجمعات السكانية العشوائية الخاصة بالنازحين من الريف هروبا من الإرهاب .

والآن عرض وحدات التحليل الخاصة بالعدد(4384):

رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة
01	التزوير	06	10.16
02	الوثائق الإدارية	02	3.38
03	معتدي	04	6.77
04	الرعب	02	3.88
05	الإعتداء	05	8.47
06	لص	02	3.38
07	سرقة - الإستيلاء على أموال الغير	08	13.55
08	التهديد	02	3.88
09	سرقة الهواتف النقالة	01	1.69
10	عصابة	06	10.16
11	الكوابل الهاتفية والكهربائية	03	5.08
12	الحواجز المزيفة	03	5.08
13	المقبرة	03	5.08
14	تخريب ونبش	02	3.38
15	ورشة	04	6.77
16	معادن	06	10.16
المجموع		59	100

يتضح من خلال هذا العد بأن أعلى نسبة تتركز في وحدة التحليل السرقة والاستيلاء على أموال الغير بنسبة (13.55% من مجموع 59 تكرار)،

ليليها بعد ذلك كل من وحدة التحليل التزوير وعصابة ومعادن بنسبة (10.16%) لكل واحدة منهم على حد سواء، ليليها بعد ذلك وحدة الإعتداء بنسبة (8.47%)، ليليها لاحقا وحدة التحليل معتدي وورشة بنسبة (6.77%) لكل منهما على حدى ليليها بعد ذلك كل من وحدة التحليل الحواجز المزيفة والمقبرة والكوابل الهاتفية والكهربائية بنسبة (5.08%)، ليليها بعد ذلك الوثائق الإدارية والرعب ووحدة لص وأيضا التهديد ووحدة التحليل التخريب والنبش بنسبة (3.38%) لكل منهما على حدى، ليليها بعد ذلك سرقة الهواتف النقالة بنسبة (1.69%).

ونستنتج من قراءتنا لهذا العدد بأن هناك إرتفاع لنسب جريمة السرقة داخل المجتمع وهذا راجع إلى الإنتشار الواسع للفقر، فالفقر يولد الجريمة، ويؤثر تأثيرا غير مباشر في الظاهرة الإجرامية، وذلك بسبب عدم إستطاعة الأبوين توفير الرعاية والتربية والعناية لأبنائهم نتيجة الضغط الإقتصادي الذي يعانيه⁽¹⁷⁾، وهذا ما فتح المجال للإجرام وهذا ما يدفعنا للتأكيد على أن إرتفاع باقي الجرائم مردوه إلى الفقر فبزوال هذا الأخير أو تراجع نسبه يؤدي إلى تقلص نسب الجرائم الأخرى، فالتزوير وتشكيل العصابات ناتج عن الحاجة المادية التي تمهد الطريق للعنف ومنه الجريمة.

والآن سنقوم بعرض وحدات التحليل الخاصة بالعدد (4385):

رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة
01	الانتحار	03	15.78
02	الأقراص المخدرة	03	15.78
03	سائل حامض - سائل كيميائي	02	10.52
04	دواء	02	10.52
05	مشاكل اجتماعية ونفسية	01	5.26
06	قتيل	02	10.52
07	جرحي	02	10.52
08	حوادث المرور	04	10.52
المجموع		19	100

يتضح من خلال هذا العدد بأن أعلى نسبة تتركز في حوادث المرور بنسبة (21.05%) من بين 19 تكرار، ليليها بعد ذلك وحدة التحليل الانتحار والأقراص المخدرة بنسبة (15.78%) لكل منهما على حدى، ليليها بعد ذلك كل من الوحدات التحليل التالية وهي سائل حامض (سائل كيميائي) ودواء وقتيل وجرحى بنسبة (10.52%) لكل منهم على حد سواء، لنجد بعد ذلك وحدة مشاكل اجتماعية ونفسية بنسبة (5.26%).

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا العدد أن هناك إنتشار لحوادث المرور والتي تحولت إلى جريمة من منطلق إستهدافها لجميع أفراد المجتمع دون إستثناء حيث تسببت في القتل والجرحى من حيث حجمها، وهذا الوضع أسفر وضعاً غير صحي، بالإضافة إلى إنتشار الانتحار والإدمان على المخدرات وهذا راجع إلى إستفحال المشاكل الإجتماعية والنفسية بسبب البطالة والفقر وغيرها من المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع والتي ساهمت

في بروز الجريمة، كما أن الإعتماد على الدخل الحكومي بمفرده غير كافٍ وهذا ما يساهم في تدهور الوضع الإقتصادي، كما أن معظم الأسر المطلقة يمكن تصنيفها ضمن فئات الدخل المحدود والمتوسط⁽¹⁸⁾، وهذه الوضعية تساعد على تنمية السلوك الإجرامي داخل المجتمع.

والآن سنقوم بعرض وحدات التحليل الخاصة بالعدد (4386):

رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة
01	جريمة القتل	03	12.5
02	دين	02	8.33
03	إعتداء . ضرب	03	12.5
04	الضحية	12	50
05	السب والشتم	02	8.33
06	تهديد	02	8.33
المجموع		24	100

يتضح من خلال هذا العد بأن أعلى نسبة تتركز في وحدة التحليل الضحية بنسبة (50%)، ليليها بعد ذلك كل من وحدة التحليل جريمة القتل واعتداء وضرب بنسبة (12.5%) لكل منهما على حد سواء، ليليها بعد ذلك كل من وحدة التحليل دين والسب والشتم والتهديد بنسبة (8.33%).

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا العدد إرتفاع نسب جريمة القتل وبروز ضحايا نتاج تعرض الأفراد للإعتداءات المتكررة وأيضاً إنتشار السب والشتم والضرب وهذا ناتج عن شعور الفرد بضرورة إخراج طاقة داخلية كاملة من المفروض إخراجها وإذا تعذر على الفرد إخراجها في عمل منتج سعى لإخراجها في سلوك عنيف يعبر عن حالة إجرامية، وإنتشار العنف مس كل أفراد المجتمع بما في ذلك الأطفال وطبقاً لتعريف الأمم المتحدة

للغنف فإن العنف هو أي فعل أو تهديد بفعل يؤدي إلى إحداث أذى جسدي أو نفسي أو جنسي أو يحد من حرية الطفل بسبب كونه طفلاً تحت وصاية (الوالدين أو أحدهما أو الوصي) أو الدفع به إلى أي الصور المختلفة للإستغلال⁽¹⁹⁾، وعليه فوجود أفضية لممارسة العنف تمهد الطريق لبروز القتل والضرب وما شابه ذلك مما يساعد في الجريمة بصفة عامة .

كما سنقوم الآن بعرض وحدات التحليل الخاصة بالعدد (4387):

رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة
01	تهريب	02	6.89
02	الهاتف النقال	06	20.68
03	الأحذية والسراويل والألبسة	05	17.24
04	السرقه	03	10.34
05	الإجرام	04	13.79
06	المخدرات	09	31.03
المجموع		29	100

يتضح من خلال هذا العدد بأن أعلى نسبة تتركز في وحدة المخدرات بنسبة (31.03%)، ليلها بعد ذلك وحدة الهاتف النقال بنسبة (20.68%)، ليلها بعد ذلك الأحذية والسراويل والألبسة بنسبة (17.24%)، ليلها بعد ذلك الإجرام بنسبة (13.79%)، ليلها بعد ذلك السرقه بنسبة (10.34%)، ليلها بعد ذلك وحدة التهريب بنسبة (6.89%).

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا العدد أن إنتشار الفقر والبطالة والفراغ المادي والروحي ساهم في إدمان الأفراد على المخدرات التي تولد بدورها إنتشار جرائم القتل والضرب وهي السبب في حدوث بعض جرائم الإغتصاب⁽²⁰⁾، كما أن الإدمان على المخدرات بالموازاة مع الفقر والبطالة

يدفع للسرقة بغرض الحصول على المخدرات مما أدى إلى إرتفاع نسب الإجرام داخل المجتمع ككل.

والآن سنعمد إلى عرض وحدات التحليل الخاصة بالعدد (4388):

رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة
01	قاصر(ة)	03	9.67
02	عصابة	04	12.90
03	الإغتصاب	01	3.22
04	الضحية	05	16.12
05	حادث مرور	04	12.90
06	قتل	05	16.12
07	إختطاف	02	6.45
08	الدعارة	01	3.22
09	المراهقين	02	6.45
10	جريح	03	9.67
11	الفعل الإرهابي	01	3.22
المجموع		31	100

يتضح من خلال هذا العدد بأن أعلى نسبة تتركز في وحدة التحليل الضحية والقتل بنسبة (16.12%) لكل منهما على حدى من بين 31 تكرار، ليليهما بعد ذلك عصابة وحادث المرور بنسبة (12.90%) لكل منهما على حدى، ليليهما بعد ذلك جريح وقاصر(ة) بنسبة (9.67%) لكل منهما على حد سواء، ليليهما بعد ذلك إختطاف والمراهقين بنسبة (6.45%) لكل منهما على حدى، ليليهما بعد ذلك كل من الإغتصاب والدعارة والفعل الإرهابي بنسبة (3.22%) لكل منهما على حد سواء.

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا العدد أن هناك إرتفاع ضحايا الإجرام داخل المجتمع على جميع المستويات ومنها الإعتداء عل القصر في أعراضهم من خلال الإغتصاب وممارسة الدعارة بعد إختطافهم حيث تثير الأفلام السينمائية في الأحداث المراهقين الدوافع الجنسية التي لا تستطيع أن تجد تنفسا لها ضمن النظام الإجتماعي القائم⁽²¹⁾، ومما ساعد على إنتشار هذا الوضع إرتفاع نسب الأفعال الإرهابية التي حضرت الجو للجريمة من خلال غياب الأمن وخلق الفوضى التي تؤهل عمليا لإنتشار الإنحراف في السلوك ومنه الجريمة، كما أن حوادث المرور من خلال إستفحالها تحولت لجريمة وذلك عن طريق بروز جرائم القتل والجرحى مما أحدث حالة من الإختلال داخل الكل الإجتماعي مما ولد حالة من اللاإستقرار وعدم التوازن في تشكيل العمليات الإجتماعية ومنه بنا شبكة العلاقات الإجتماعية وهذا ما إنعكس على الوضع الإجتماعي الكلي .

إنصح لنا جليا من خلال هذه الدراسة التحليلية أن ظاهرة الجريمة إستفحلت داخل المجتمع الجزائري بشكل واضح المعالم، وهذا ما يدعمه التناول الواسع لموضوع الجريمة والإنحراف من خلال الصحافة المكتوبة، وهذا ما دفعنا لتناول هذا الموضوع من زاوية الإعلام المكتوب وبشكل خاص جريدة الخبر بالنظر لأن هذه الأخيرة أكثر الجرائد اليومية إنتشارا داخل مجتمعنا، حيث إستخلصنا أن الجريمة أصبح لها دلالة إحصائية وهذا ما جعل لهذا الموضوع جانبا من الأهمية القصوى بحاجة إلى معالجة علمية لاحقا خاصة في إطارها السوسيولوجي، حيث يلاحظ بالدرجة الأولى إرتفاع كل الجرائم المرتبطة بالسرقة من سطو وإحتيال ونصب وما شابه ذلك من منطلق واقعنا الإقتصادي المتأزم، وفي سياق متصل ظهور جرائم مرتبطة

بالجانب الإقتصادي المتدهور وهذا ما تم تسجيله من خلال هذه المحاولة العلمية ذي الطابع السوسيولوجي.

قائمة المراجع:

- (1)- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1979، ص90.
- (2)- عدنان الدوري، الجريمة والمجرم. مجلة الفكر العربي، العدد 3، الكويت، 1984، ص3.
- (3)- ر. بوبون، ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع. (ترجمة سليم حداد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص242.
- (4)-يسري دعبس، البلطجة رؤية في أنثروبولوجية الجريمة. الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة، 1998، ص82.
- (5)-Albert Ogien, sociologie de la déviance. Armand colin, Paris, 1995, P43 .
- (6)- OP.CIT, P43 .
- (7)- OP .CIT,P100 .
- (8)- Georges pica, la criminologie. P.U.F, Paris, 5ème edition , 2000, P13.
- (9)- OP .CIT,P46 .
- (10)-OP .CIT,P43 .
- (11)- نبيل السمالوطي، علم إجتماع العقاب . دار الشرق، جدة، ج1، ط 1، 1983، ص21.
- (12)™ محمد زكي أبو عامر، دراسة في علم الإجرام والعقاب. الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1993، ص29.

- (13)- نبيل أحمد حلمي، الإرهاب الدولي. دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1978، ص6.
- (14)- كمال الدسوقي، ذخيرة علوم النفس: تعريف ومصطلحات. توزيع مؤسسة الأهرام، القاهرة، الج2، 1990، ص126.
- (15)- محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع. مرجع سبق ذكره، ص27.
- (16)- "تحقيق حول الإرهاب الذي يهدد أكثر من نصف الجزائريين". جريدة اليوم، 17 جوان 2000، العدد 417، ص2.
- (17)- عمر محي الدين حوري، الجريمة: أسبابها، مكافحته: دراسة مقارنة في الشريعة والقانون والعلوم الاجتماعية. المطبعة العلمية، دمشق، 2003، ص111.
- (18)- بهاء الدين خليل تركية، علم الاجتماع العائلي. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ن دمشق، 2004، ص204.
- (19)- نفس المرجع، ص245.
- (20)- عفاف حرب، جرائم الإغتصاب. السيروان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994، ص104.
- (21)- عبد الكريم يافي، ظاهرة جنوح الأحداث في القطر العربي السوري. دراسة ميدانية إجتماعية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة دمشق، 1983-1984، ص113.



wondershare™

PDF Editor